

تعزيز مراجعات التعليم (PEER) استخدام التكنولوجيا في التعليم

ليبيا LY

مقدمة:

تهدف تعزيز مراجعات التعليم (PEER) إلى وصف قوانين وسياسات جميع الدول بشأن المواضيع الرئيسية في مجال التعليم وذلك لتحسين قاعدة الأدلة المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات التعليم الوطنية.

ترتبط الملفات الشخصية بموضوع التقرير العالمي لرصد التعليم (GEM) ويتم إعدادها في المقام الأول من خلال مراجعة مكتبية من قبل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم، وتكملها أبحاث مفوضة لإضافة أمثلة دون وطنية لدول مختارة ذات هياكل مؤسسية معقدة.

عند صياغة الملفات المتعلقة بكل دولة، تتم دعوة الدول من خلال وفودها في اليونسكو لمراجعة المعلومات وتحديثها. ملفات مراجعات الدول ليس المقصود منها مناقشة عملية التنفيذ، جميع المصادر المستخدمة في الملفات تأتي من الوثائق الرسمية (مثل التشريعات والسياسات والمصادر الإحصائية) والأدبيات التي راجعها النظراء. وتركز المراجعات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في التعليم بشكل رئيسي على التعليم الابتدائي والثانوي.

تعزيز مراجعات التعليم حول استخدام التكنولوجيا في التعليم:

بالاعتماد على [المذكرة المفاهيمية للتقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2023](#)، تجيب تعزيز مراجعات التعليم (PEER) لعام 2023 حول التكنولوجيا في التعليم على ثلاثة أسئلة عامة:

1. ما هي المصطلحات المستخدمة في القوانين والتشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية لمعالجة التكنولوجيا والتعليم؟
2. ما هي القوانين والأفعال والسياسات والاستراتيجيات والأطر الموجودة بشأن التكنولوجيا في التعليم من أجل:
 - توفير/تعزيز الوصول العادل إلى البنية التحتية للمدارس والأسر.
 - دعم الطلاب والمعلمين في تطوير المهارات الرقمية.
 - ضمان الأمن السيبراني وخصوصية البيانات للمتعلمين.
 - تقديم تعليم عالي الجودة عن بعد خلال جائحة كوفيد-19.
3. من هم الجهات الأساسية المسؤولة عن استخدام التكنولوجيا في التعليم وما هي آليات التنسيق القائمة بينهم؟

قائمة المحتويات:

1. المصطلحات

2. قوانين وسياسات وخطط ولوائح التكنولوجيا

2.1. الإطار التشريعي والسياسي لتكنولوجيا التعليم

2.2. البنى التحتية التكنولوجية، والقدرة التكنولوجية للمدارس وبيئات التعلم

2.3. الكفاءات التكنولوجية للمتعلمين والمعلمين

2.4. الأمن السيبراني والسلامة

3. الحوكمة

3.1. المؤسسات المسؤولة عن التكنولوجيا في التعليم وآليات التنسيق

3.2. أدوار المدارس

1. المصطلحات

تشير رؤية **2020: خطة للتغيير التحويلي** إلى مصطلح "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" دون تقديم تعريف.

حدد القرار رقم **354 لسنة 2020** بتنظيم التعليم عن بعد في التعليم العالي المصطلحات التالية:

- التعليم عن بعد: نقل برنامج تعليمي من مؤسسة تعليمية إلى سياق لا يتطلب تواجد المتعلم في نفس المكان لتلقيه.
- التعلم الإلكتروني المتزامن: تعليم يتم بثه مباشرة، ويتطلب متعلمين متزامنين أمام جهات التعليم المتخصصة، للمناقشة والمحادثة بينهم وبين المعلم.
- التعليم الإلكتروني غير المتزامن: التعليم غير المباشر الذي لا يتطلب وجود المتعلمين في نفس الوقت وبشكل مباشر، حيث يتلقى المتعلم الدراسة في الأوقات المناسبة وحسب الجهد الذي يبذله.
- التعلم المختلط: فصول دراسية على شبكات المعلومات الدولية مقترنة بفصول دراسية عادية يلتقي فيها المعلمون والمتعلمون.
- الفصول الافتراضية: الفصول التي يتواجد فيها المعلمون والمتعلمون على شبكة المعلومات الدولية، وتدار وفق ضوابط محددة.
- منصة التعلم الإلكتروني: بيئة تعليمية تفاعلية يمكن من خلالها تبادل المعلومات والبيانات والخبرات من خلال استخدام شبكة المعلومات الدولية

تشير وثيقة برنامج الاستجابة لفيروس كورونا لعام **2020** إلى مصطلح "التعلم عن بعد" دون تعريفه.

يعرّف مشروع **قانون المعلومات والاتصالات لعام 2022** "خدمات المعلومات" بأنها أي نوع من تخزين ونقل وتبادل وهيكلة وعرض المعلومات والبيانات في جميع الصور الرقمية عبر الأجهزة الإلكترونية أو شبكات الاتصالات. ويشير إلى مصطلح "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" عند تعريف "خدمات الحوسبة السحابية" ويحدد المصطلحات التالية:

- تطبيقات الويب: برامج الخدمات الإلكترونية التي يمكن الوصول إليها باستخدام أي متصفح، ومواقع الويب ذات الوظائف والعناصر التفاعلية التي تقدم الخدمات للمستخدمين باستخدام شبكات الاتصالات في الدولة.
- الأجهزة الذكية: جهاز اتصال إلكتروني سلكي أو لاسلكي قادر على أداء خدمات المعلومات والاتصال بأجهزة أخرى لتبادل البيانات بكافة أشكالها بتدخل بشري دون تدخل مباشر من البشر.

2. قوانين وسياسات وخطط ولوائح التكنولوجيا

2.1. الإطار التشريعي والسياسي لتكنولوجيا التعليم

الدستور والقوانين: تضمن المادة 8 من [دستور 2011](#) (المعدل عام 2012) تكافؤ الفرص وتضمن حصول كل مواطن على التعليم. تؤكد المادة 61 من [مشروع دستور 2016](#) على الحق في التعليم وتشير المادة 174 إلى إنشاء هيئة دستورية مستقلة للتكنولوجيا يشار إليها باسم "مجلس العلوم والتكنولوجيا والابتكار".

وتنص المادة 2 من [قانون التعليم رقم 134 لعام 1970](#) على أن هدفه هو خلق فرص متساوية لجميع المواطنين في مجالات التعليم وفقاً لاحتياجات البلاد. ويبدأ التعليم الإلزامي من سن السادسة إلى الخامسة عشرة من العمر طبقاً لـ [قانون 1975 رقم 95](#). وتشدد المادة الأولى من [قانون التعليم لعام 2010](#) على أن التعليم حق للجميع، وأن الدولة تيسره للمواطنين برعاية المؤسسات التعليمية العامة والخاصة، وتراقب كفاءتها وتراقب جودة مخرجاتها. ويدرج التكنولوجيا كأحد أهدافه في المادة الثانية "رفع مستوى الوعي بأهمية العلوم والتكنولوجيا وتقديم الخبرة والمشورة العلمية للمؤسسات والهيئات الوطنية والدولية"

ينظم القرار [رقم 354 لسنة 2020](#) التعليم الإلكتروني في مرحلة التعليم العالي. وبحسب [التقرير العالمي للتعليم الإلكتروني الخاص بليبيا بشأن الدمج](#)، يجري العمل حالياً على مشروع لإصدار لائحة مماثلة لتنظيم نمط التعلم الإلكتروني لمرحلة التعليم العام.

تنص المادة 2 من [مشروع قانون الاتصالات والمعلومات لعام 2022](#) على أن [الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية](#) تهدف إلى وضع إطار تنظيمي للاستثمار والمنافسة والنمو في قطاع الاتصالات والمعلوماتية. كما تسعى إلى رفع أداء الاقتصاد من خلال التحول إلى الاقتصاد الرقمي وتنويع مصادر الدخل وانتهاج نهج متوازن قائم على التكامل بين قطاعات الدولة. ولم يذكر مشروع القانون التعليم على وجه التحديد.

ويشكل مرسوم [2022 رقم 394](#) اللجنة الوطنية للتحول الرقمي المسؤولة عن مبادرات واستراتيجيات التحول الرقمي وخططها التشغيلية في كافة القطاعين العام والخاص، لكنه لم يذكر التعليم صراحة.

[مشروع قانون رقم 2022 بشأن الاتصالات والمعلوماتية يلغي القانون رقم 22 لسنة 2010 في شأن الاتصالات](#). وتشير إلى التعليم والمدارس في مادتها 32 بشأن تقديم الخدمة الشاملة والمادة 33 حيث تنص على أن للسلطة المسؤولة الحق في وضع لوائح خاصة تتناول الطلبات الخاصة بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات التعليمية في ليبيا في برامج تطوير المناهج الدراسية في ليبيا في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لتحسين مخرجات التعليم بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

السياسات والخطط والاستراتيجيات: رؤية 2020: خطة التغيير التحويلي العنصر الرئيسي في ركيزة التنمية البشرية هو تحويل التعليم وإدماج العلوم والتكنولوجيا "يجب علينا تحسين جودة التعليم والتركيز بشكل أكبر على مجالات العلوم والتكنولوجيا التي سندعم تنويع ونمو اقتصادنا". يشجع ركيزة العلوم والتكنولوجيا في رؤية 2020 الابتكار التكنولوجي من أجل اقتصاد مزدهر. " يجب على ليبيا تطوير إطار للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتوجيه الموارد إلى البحث العلمي والبحث والتطوير، وتحسين القدرات التقنية للقوى العاملة الوطنية".

أطلقت ليبيا أول استراتيجية للتحويل الرقمي لعام 2023 ، تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إشراك قطاع التعليم العالي والمؤسسات البحثية. وتركز الاستراتيجية على تطوير القوى العاملة العلمية، ودعم البحث والتطوير، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التعاون بين القطاعات العامة والخاصة والأكاديمية. ويشمل مراقبة وتقييم الأنظمة، وتقييم الجاهزية الرقمية، وتحسين استخدام البيانات، وتنفيذ خطة عمل لقطاع التعليم العالي. وتعترف الاستراتيجية بوجود تحديات مثل التمويل المحدود، وضعف الاستثمار في التقنيات الرقمية، والأمية الرقمية، ونقص خبراء تكنولوجيا المعلومات. وسيدعم مشروع E-NABLE الذي يمتد لثلاث سنوات ، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ليبيا في جهود التحويل الرقمي.

إن رؤية 2030 تحيي الرؤية السابقة وتؤكد أنه سيتم توفير الوصول إلى التعليم عالي الجودة على جميع المستويات وسيتم تعزيز قدرات الليبيين لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ومع ذلك، لم يتم العثور على أي معلومات في كلا الوثقتين فيما يتعلق بالتعليم الإلكتروني.

ويشير موقع الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية (تحت الإنشاء) إلى أن الهيئة تنظم قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتساهم في تطوير القطاع.

قررت حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 677 لسنة 2021 إنشاء كليات ومعاهد عليا جديدة تابعة لوزارة التعليم الفني والتقني. منها كلية تقنيات الهندسة بيفرن، كلية تقنية المعلومات بسبها، المعهد العالي لتكنولوجيا علوم البحار بالمنطقة الحرة - مصراتة، المعهد العالي للتقنيات الزراعية بالفتح - درنة، المعهد العالي للتقنيات الزراعية. العلوم والتكنولوجيا - العوينية، والمعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا بقضاء بدر - بلدية بطن الجبل. بالإضافة إلى ذلك، سيتم ترقية المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا في جادو والمعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا في الريانة إلى معاهد عليا من كليات العلوم والتكنولوجيا.

أنشأت الهيئة العامة للإعلام في ليبيا "المختبر الرقمي" وكشفت عن خارطة طريق للتحويل الرقمي في إطار جهودها لدعم الرقمنة ووضع استراتيجية رقمية وطنية موحدة تتمحور حول رقمنة الخدمات على منصة Ejraat.gov.ly، مع تحديد المسؤوليات والجدول الزمنية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات لتقديم خدمات رقمية سهلة الاستخدام للمواطنين. وتحت إشراف GIA، سيجتمع المختبر الرقمي أعضاء من المؤسسات الاقتصادية لتعزيز المهارات التقنية، وتبسيط الإجراءات، والإشراف على تطوير أنظمة المعلومات. وتندرج ورشة العمل في إطار مشروع E-NABLE، الممول من الاتحاد



أطر الكفاءة الرقمية: لم يتم العثور على معلومات.

التغييرات التي حدثت نتيجة لـ: **COVID-19** أحد التغييرات التي حدثت نتيجة لـ **COVID-19** هو إغلاق المدارس في ليبيا في 15 مارس 2020، مما ترك أكثر من 1.3 مليون متعلم دون إمكانية الوصول إلى التعليم. ولمواجهة هذا التحدي، [تعاونت وزارة التربية والتعليم الليبية واليونيسف](#) لتقديم برنامج جديد وضعه خبراء التعليم في اليونيسف ووزارة التربية والتعليم. وركز هذا البرنامج على دعم منصات التعليم المخصصة للتعلم عن بعد، وتوفير المستلزمات التقنية مثل أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية، والاتصال بالإنترنت، وبناء قدرات المعلمين. وغطى بناء القدرات مجموعة من المواضيع، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، والتعلم التفاعلي، والتعليم في حالات الطوارئ. وكان الهدف هو ضمان حصول جميع الأطفال على فرصة عادلة وشاملة لمواصلة تعليمهم. علاوة على ذلك، عملت اليونيسف مع وزارة التعليم الليبية لإنتاج أفلام إعلامية لاستخدامها كمورد تعليمي، كما قادت حملة تواصل مع أولياء الأمور أو مقدمي الرعاية لتقديم الدعم عند الحاجة. ومن المتوقع أن يصل دعم اليونيسف إلى ما لا يقل عن نصف مليون طفل في عام 2020، مع التركيز في المقام الأول على الأطفال المحرومين أو المتأثرين بالنزاع.

2.2. البنية التحتية التكنولوجية، والقدرة التكنولوجية للمدارس وبيئات التعلم

2.2.1. البنية التحتية التكنولوجية والقدرة الرقمية للمدارس

الكهرباء: طرحت الحكومة الليبية [الخطة الاستراتيجية للطاقة المتجددة 2013-2015](#) لتحقيق حصة الطاقة المتجددة بنسبة 7% في مزيج الكهرباء بحلول عام 2020، وزيادتها إلى 10% بحلول عام 2025. وتركز هذه الخطة الطموحة على تسخير طاقة الرياح والطاقة الشمسية (CSP)، والطاقة الشمسية الكهروضوئية (PV)، وتقنيات التدفئة الشمسية لتحقيق هذه الأهداف.

أجهزة الكمبيوتر والأجهزة: تعد الإمدادات الفنية مثل أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية جانبًا حاسمًا من التعاون بين وزارة التربية والتعليم الليبية واليونيسف لدعم التعلم عن بعد خلال برنامج [الاستجابة لفيروس كورونا لعام 2020](#). ويتضمن البرنامج توفير الاتصال التقني وموارد رقمية كبيرة، مثل أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية لضمان حصول جميع الأطفال على فرصة شاملة وعادلة لمواصلة تعليمهم. وستدعم الإمدادات التقنية، إلى جانب الاتصال بالإنترنت، منصات التعليم المنشأة للتعلم عن بعد. الهدف هو ضمان عدم تخلف أي مجموعة معينة عن الركب، لأن أولئك الذين لا يستطيعون

الوصول إلى التكنولوجيا سيكونون في وضع غير مؤات. ومن المتوقع أن يصل دعم اليونيسف إلى ما لا يقل عن نصف مليون طفل في عام 2020، مع التركيز في المقام الأول على المحرومين أو المتأثرين بالنزاع.

الاتصال بالإنترنت: تهدف رؤية 2020 إلى إنشاء استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير بنية تحتية تعزز الوصول إلى النطاق العريض عالي السرعة وتعزز إمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية الأساسية. لم يتم العثور على معلومات في سياق التعليم والمدارس.

تنص المادة 4 من مرسوم رقم 49 لعام 2022 باعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لاتصالات المعلومات وتنظيمها على أن الهيئة تهدف إلى المساهمة في تطوير السياسات العامة للخدمة الشاملة. تنص المادة 2 من مشروع قانون المعلومات والاتصالات لعام 2022 على أنه يهدف إلى "وضع سياسة الوصول الشامل والشمولية للخدمات ومواصلة تطويرها لتوسيع نطاق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة". المادة 32 وينص مشروع القانون على سبيل المثال على: 1. تحديد أهداف الخدمة الشاملة والنفاذ الشامل لمدة 3 سنوات على الأقل، وتتم مراجعة الأهداف ومراقبتها خلال تلك الفترة، على أن تتناول هذه الأهداف الشمول الرقمي الدائم. 2. تقديم حوافز لمقدم الخدمة الشاملة أو أي من أصحاب التراخيص الأخرى للعمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة الوطنية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية، خاصة فيما يتعلق بالتغطية والتوعية والربط للمؤسسات التعليمية والمدارس والمراكز الصحية والمكاتب الحكومية. وتتناول المادة 33 الشمول الرقمي، حيث تنص على ضرورة إجراء اتصالات مرة واحدة على الأقل سنوياً مع الجامعات والمعاهد المتخصصة والمراكز الصحية والمراكز المجتمعية والمؤسسات الحكومية لفهم احتياجاتها ومتطلباتها من الخدمات الرقمية. تقوم الجهة المسؤولة بإعداد تقارير دورية تتضمن توصيات بشأن الشمول الرقمي والتأكد من أن لوائح الترخيص المنصوص عليها تدعم الشمول الرقمي إلى أقصى حد ممكن. تنص المادة 35 على أنه يجب على جميع مقدمي الخدمات التأكد من توفير المرافق الكافية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من الوصول إليها، كما يجب إتاحة اتفاقيات المستهلك المكتوبة بشكل مسموع للمستهلكين ضعاف البصر. وتحدد الجهة المسؤولة المتطلبات الأخرى في هذا الشأن في اللائحة التنفيذية

2.2.2. بيانات التكنولوجيا والتعلم

تحت قيادة وزارة التربية والتعليم ووفقاً للتقرير القطري لعام 2022 ، بذلت اليونيسف جهوداً جديرة بالثناء لتعزيز قطاع التعليم. واستجابة لانتكاسات التعلم التي سببتها كوفيد-19، دعم الشركاء برنامج التعليم العلاجي خلال العطلات المدرسية. ويهدف هذا البرنامج، الذي تم تنفيذه في بيانات التعليم النظامي وغير النظامي إلى معالجة خسائر التعلم وقد وصل إلى 20,000 طفل في 16 بلدية. وقد مهدت هذه المبادرات الطريق لتعزيز تقديم الخدمات وتنسيق الاستجابة للأزمات بقيادة المنظمات غير الحكومية.

إدراكاً لوجود أطفال في ليبيا خارج نظام التعليم الوطني حالياً، واصلت اليونيسف توفير التعليم غير الرسمي ودروس المهارات الحياتية للأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً، وكذلك الأطفال خارج المدرسة. وقد تم تقديم هذه الخدمات، بما في ذلك طريقة التعلم الرقمي، من خلال ثمانية مراكز مجتمعية تعرف باسم مراكز بيتي. وفي عام 2022، استفاد ما مجموعه 8,278 طفلاً من التعليم غير الرسمي والفصول التقوية، وتم تسجيل أكثر من 142 طفلاً لاجئاً (51 فتاة و91 فتى) في المدارس بنجاح.



unesco

Global Education
Monitoring Report

ولضمان البرمجة المراعية للصراع، تم اختيار خمسة مواقع بعناية لإنشاء مراكز جديدة. تهدف هذه المراكز إلى توفير برامج المهارات الحياتية التي يمكن الوصول إليها للمراهقين والشباب والمجتمعات المحلية من المجتمعات المضيفة، وكذلك اللاجئين والنازحين داخليًا. وتم إيلاء اهتمام خاص لوضع هذه المراكز في بلديات جنوب ليبيا.

يركز برنامج الاستجابة لفيروس كورونا لعام 2020 الذي طورته اليونيسف ووزارة التربية والتعليم على منصات التعليم عن بعد، وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية، والاتصال بالإنترنت، و"بناء قدرات المعلمين في مجموعة من المواضيع مثل الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والتعلم التفاعلي والتعليم في حالة الطوارئ".

تم تطوير بوابة التعلم الإلكتروني (<https://school-ly.com/>) بواسطة مؤسسة **What Foundation** قبل فيروس كورونا (COVID-19). وهو نظام متكامل للتواصل بين كافة جوانب العملية التعليمية من معلمين وأولياء أمور وطلاب وإدارة. يمكن للوالدين أيضًا متابعة أداء أطفالهم وتقييمات المعلمين والجدول المدرسية والخطط الأسبوعية. يمكن للطلاب إجراء الاختبارات والواجبات المنزلية، والاطلاع على جدولهم المدرسي وجدول الامتحانات، والوصول إلى تقييمات معلمهم. تم إطلاق هذه البوابة في أوائل عام 2015 لتقديم دورات عبر الإنترنت تعتمد على مناهج وزارة التربية والتعليم في ليبيا.

كما قامت وزارة التربية والتعليم ومبرمجون ليبيا متخصصون بتطوير منصة وتطبيق التعلم عن بعد التفاعلي " هيا نتعلم " حتى يتمكن الطلاب من الوصول إلى دروسهم عبر مقاطع الفيديو والأسئلة التوجيهية. تشمل الاستجابات التعليمية الأخرى للوباء بث الدروس على 4 قنوات تلفزيونية لجميع المستويات المدرسية لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت وإنشاء مركز الدعم والمساعدة لمساعدة الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين في منصة التعلم والدروس.

ومن خلال هذه الجهود المتضافرة، قطعت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع اليونيسف، خطوات كبيرة في تعزيز قطاع التعليم وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم للأطفال والمجتمعات الضعيفة في ليبيا.

2.3. الكفاءات التكنولوجية للمتعلمين والمعلمين

2.3.1. المتعلمين

تشير ركيزة العلوم والتكنولوجيا في رؤية 2020 إلى أن ليبيا " يجب أن تطور إطارًا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتوجيه الموارد إلى البحث العلمي والبحث والتطوير، وتحسين القدرات التقنية للقوى العاملة الوطنية، ورفع جودة التدريس". في



مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). يوضح المنهج الرقمي في منصة التعلم الإلكتروني وجود مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ولكن لم يتم العثور على معلومات حول مشاركة الإناث.

تذكر صحيفة حقائق اليونسكو القطرية حول التوظيف في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2021 (YEM)) العديد من المشاريع التي تستهدف مهارات الكمبيوتر للشباب من خلال دورة تدريبية مدتها ثلاثة أشهر بعنوان "برنامج تويوتا اكتشف موهبتك" يتم إجراؤها ثلاث مرات سنويًا منذ عام 2018 بالتعاون مع تويوتا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الوطنية. مجلس التعليم الفني والمهني (NBTVE) التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MHESR).

مبادرة أخرى للمنظمة الوطنية "أميديست ليبيا" هي برنامج "مهارات الغد (2020-2022)" الذي يستمر لمدة عامين ويستهدف الشباب الليبي الذين يمتلكون اللغة الإنجليزية ومهارات الكمبيوتر والقيادة والمجتمع والذي تم تنفيذه في سبع مدن في ليبيا: مصراتة وغريان وفرن وسبها والبيضاء وجالو وطرابلس ومن المتوقع أن ينتهي البرنامج بحلول عام 2022.

تم العثور على معلومات حول المهارات الرقمية في بوابة التعلم الإلكتروني على الرغم من أنها لا تحدد ما إذا كان التدريب المدرج يستهدف المعلمين أو الطلاب.

2.3.2. معلمون

تشير صحيفة حقائق اليونسكو القطرية حول التوظيف في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2021 إلى أن "برامج تطوير المعلمين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني تشمل دورات تدريبية داخلية وخارجية في شكل تفضيلات التسلسل الوظيفي، ودورات تحفيزية مع أولويات الترقية، ودورات مصممة لزيادة الإنتاجية" و"التعليم المهني". وتعتمد برامج المدارس على توفر المعدات والمعلمين". بالنسبة للتدريب أثناء الخدمة، تشجع NBTVE المعلمين والمدربين الذين يرغبون في إكمال تعليمهم العالي عن طريق إرسالهم للدراسة في الخارج لمواصلة تعليمهم وتغطية تكاليف تعليمهم".

تم العثور على معلومات حول المهارات الرقمية في بوابة التعلم الإلكتروني على الرغم من أنها لا تحدد ما إذا كان التدريب المدرج يستهدف المعلمين أو الطلاب.

2.4. الأمن السيبراني والسلامة

2.4.1. خصوصية البيانات

في حين لا يوجد قانون لحماية البيانات، فإن المادتين 12 و13 من دستور 2011 تضمنان الحق في الخصوصية وسرية جميع أشكال الاتصالات باستثناء الحالات التي يقتضيها أمر قضائي على التوالي.

يتم الوصول إلى منصة التعلم الإلكتروني فقط من خلال اسم المستخدم وكلمة المرور لضمان سرية بيانات المستخدمين، ولكن لم يتم العثور على قانون محدد يستهدف خصوصية البيانات في سياق التعليم.

وفيما يتعلق بحماية الخصوصية، هناك بعض الأحكام في قانون العقوبات الليبي (1953) التي توفر حماية عامة للمراسلات الخاصة والمنازل من أي تدخل من قبل الآخرين. وتنص هذه المواد على أن الموظفين العموميين الذين يرتكبون جريمة ضد المراسلات الخاصة سيواجهون السجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر. كما توجد بعض المواد في القانون رقم 4 لسنة 1990 بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق الذي ينظم عملية جمع الحكومة للبيانات الشخصية لإجراء البحوث لأسباب اجتماعية واقتصادية. وينص هذا القانون على بعض الأحكام التي تلزم الجهات الحكومية باتخاذ بعض الخطوات لحماية البيانات التي تم جمعها، مثل منع الحكومة من إجبار الأفراد على تقديم بياناتهم لإجراء أبحاثها. ومع ذلك، فإن هذه المقالات لا تحمي البيانات الشخصية عندما يقوم الأفراد بمعالجة بياناتهم.

نصت المادة 65 من مشروع قانون الاتصالات لعام 2022 على أن "مقدم الخدمة مسؤول عن المعلومات المتعلقة بالمستفيد التي تكون بحوزته أو بحوزة وكلائه، وعليه حماية معلومات المستفيدين وتخزينها باستخدام وسائل موثوقة ومعتمدة". وسائل الحماية من قبل الجهة المسؤولة مع مراعاة الخصوصية. القيود التي يسمح بها القانون أو بموافقة شخصية وللأغراض التي يسمح بها القانون.

2.4.2. إساءة استخدام الإنترنت والتسلط عبر الإنترنت

تعرف المادة 16 من قانون العقوبات لعام 1953 الجريمة بأنها فعل "يرتكب علانية إذا ارتكب: أ) بواسطة الصحف أو غيرها من وسائل النشر أو الدعاية؛ ب) في مكان عام أو مكان مفتوح أو مكشوف للجمهور.

تنص المادة 430 من قانون العقوبات على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالغرامة كل من هدد آخر بإيذاء غير مشروع... إذا كان التهديد ارتكاب جريمة ضد الحياة أو الممتلكات، أو إفشاء أمور مخلة بالشرف... وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة".

يعرف قانون الجرائم الإلكترونية الصادر في سبتمبر 2022 الجريمة الإلكترونية: كل فعل يرتكب من خلال استخدام أنظمة الكمبيوتر أو شبكة المعلومات الدولية أو غيرها من وسائل تكنولوجيا المعلومات التي تخالف أحكام القانون.

ويحدد القانون الاستخدام المشروع للتكنولوجيا (المادة 5) ما لم يترتب عليها مخالفة النظام العام أو الآداب العامة أو الإساءة إلى الآخرين أو الإضرار بهم. ويسمح القانون للسلطات الليبية بحجب كافة المحتويات الرقمية التي ينظر إليها على أنها "فتنة"



unesco
Global Education
Monitoring Report

أو "أفكار من شأنها تقويض أمن المجتمع واستقراره وسلامه الاجتماعي". وطالبت إحدى منظمات المجتمع المدني في نفس العام مجلس النواب الليبي بإلغاء قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 2022/5 الصادر في 27 سبتمبر 2022 لأنه يقوض بشكل مباشر حقوق الإنسان والحقوق الأساسية، وتحديدًا حرية التعبير والرأي، والحق في التجمع السلمي والخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

تنص المادة 4 من قانون الجرائم الإلكترونية رقم 5 لسنة 2022 على أن استخدام شبكة المعلومات الدولية والوسائل التكنولوجية الحديثة أمر مشروع ما لم يترتب عليه انتهاك النظام العام أو الآداب، أو الإساءة إلى الآخرين كالتحرش بالآخرين (المادة 22) العنصرية (المادة 29)، وتهديد الأمن والسلامة العامة (المادة 37)، والتحرّيش على القتل أو الانتحار (المادة 38)، والإساءة للمقدسات أو الشعائر الدينية (المادة 42). رغم أن القانون لم يذكر التعليم صراحة.

تنص المادة 2 من مشروع قانون الاتصالات والمعلومات لعام 2022 على أن الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية مسؤولة عن وضع خطة وطنية استراتيجية لأمن المعلومات ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

3. الحوكمة

3.1. المؤسسات المسؤولة عن التكنولوجيا في التعليم وآليات التنسيق

ينقل المرسوم رقم 134 لعام 2012 المسؤولية الكاملة عن برامج التعليم وتشريعاته وسياساته إلى وزارة التربية والتعليم. وجاء في القرار أن الوزارة لديها إدارة "هيئة صيانة المرافق التعليمية والتكنولوجية" دون أن يحدد أنشطتها.

وزارة التعليم الفني والمهني مسؤولة عن جميع معاهد التعليم الفني والمهني العامة.

تتولى المعاهد المتوسطة التابعة للمجلس الوطني للتعليم الفني والمهني (NBTVE) التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MHESR) مسؤولية توفير التدريب على مهارات الكمبيوتر للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15-24) عامًا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

قرار مجلس الوزراء رقم 899 لسنة 2022 بإعادة تنظيم كلية التقنية الصناعية بمصراتة بليبيا وستكون للكلية استقلالها القانوني والمالي وستكون تابعة لوزارة الصناعة والمعادن. وستعمل وفقا للقوانين واللوائح المنظمة للجامعات الليبية، ويتمتع العميد بنفس الصلاحيات التي يتمتع بها عمداء الكليات الأخرى. سيتم منح أعضاء هيئة التدريس والخريجين والموظفين معاملة متساوية مع نظرائهم في الجامعات الليبية. وستكون وزارة التعليم العالي مسؤولة عن اعتماد خريجي الكلية. وسيكون

تركيز الكلية على البحوث والدراسات المتعلقة بنقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها، وتعزيز المشاريع والمبادرات المتوافقة مع احتياجات القطاع الصناعي وسوق العمل. ويعمل بالقرار فوراً، وستشرف الجهات المختصة على تنفيذه.

كانت اليونسيف الشريك الرئيسي لوزارة التربية والتعليم في تنفيذ مشاريع التكنولوجيا والتعليم عن بعد في سياق فيروس كورونا (COVID-19). تعاونت اليونسيف مع وزارة التعليم الليبية لإدخال التكنولوجيا لدعم التعلم عن بعد لأكثر من 1.3 مليون طفل في المدارس خلال جائحة كوفيد-19. توفر اليونسيف الاتصال الفني والموارد الرقمية مثل أجهزة الكمبيوتر والاتصال بالإنترنت، وتعمل مع وزارة التعليم الليبية لإنتاج أفلام إعلامية لاستخدامها كمورد تعليمي. وتقود اليونسيف أيضاً حملة تواصل مع الآباء أو مقدمي الرعاية لتقديم الدعم عند الحاجة.

3.2. أدوار المدارس

لم يتم العثور على معلومات حول التقييمات واستخدام الهواتف المحمولة في المدارس.

*تم إعداد هذه النسخة المترجمة خصيصاً لمشاركتها مع القادة الشباب المشاركين في مشاورة الشباب العربي حول استخدام التكنولوجيا في التعليم. ويمكن الاطلاع على النسخ الرسمية لمراجعات تعزيز التعليم من خلال الموقع الرسمي لتقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم من خلال هذا الرابط.

This profile was translated by Yasmein Abdelghany, youth consultation lead for the Arab States.

Last update: February 2024